في ظل ما آل إليه انهيار العملة الوطنية

هل تنقذ الوديعة السعودية أزمة ارتفاء سعر صرف العملة وتقول: (كش ملك) ؟

تحقيق / أحمد حسن العقربي-
منير مصطفى مهدي
تصوير / قيصر ياسين

المضاربة بالدولار والريال السعودي والعملات الأجنبية في سوق النقد العدني ، والحركة النشطة للسوق ، وقلق التجار والمواطن المسحوق ، وترقب كِبار رجال الاقتصاد العدنيين ، شكّل ظاهرة قلق عامة ، بل باتت الشغل الشاغل للحكومة والبنك المركزي والصيرفي والمواطن ، بل تهدد اقتصاد الوطن بأكمله.

حتى لا تتحول "صومال" ثانية!

كل هذا القلق والمخاوف والذهول في الارتفاع لأسعار العملة بين كل لحظة وأخرى في زيادة سعر العملة أوجد توجساً لدى الناس وخوفاً من أن تتحول البلد إلى صومال ثانية في انهيار العملة بصورة جنونية ، ويصبح اقتصاد البلد في المشمش.. ويرحم الله الشاعر /مسرور مبروك : شل الشلن واصرف سنتات .. بانصرف جونيات.."

والمستغرب في الأمر أن لا يلمس المواطن الخائف عن مستقبله وأسرته أي تحرك مسؤول وصارم تجاه السوق السوداء النقدية واللعب من تحت الطاولة أحيانا بين بعض مكاتب الصرافين وعصابات الشنطة باتت لا تخفى عن أي عين مهما رمدت.

بالمقابل فإن مسؤولي ومدراء مكاتب الصرافين في عدن ممن قابلناهم أذكر على سبيل المثال منهم مكتب القطيبي بالمنصورة والكريمي ومكتب النقيب للصرافة ومكتب الناصر والسلمي يرمون باللائمة على البنك المركزي الذي لم يضخ العملة بشكل كاف وهو السبب الرئيس الذي جعلهم يشترون العملة ولا يبيعونها بحجة شحة العملة لديهم ، فمثلا مكتب صيرفة شركة عدن للصرافة - وهي شركة الصيرفة الوحيدة التي وجدناها تتقيد بسعر البنك المركزي 80 ريال مقابل سعر صرف الريال السعودي و300 ريال سعر الدولار - عبّر عن تفاؤله أن سعر الصرف ربما في اليومين القادمين لن يرتفع وسينزل سعره إلى السعر الذي حدده البنك 80 ريال للريال السعودي و300 ريال مقابل صرف الدولار ، وعزا الأخ / محمد صالح عوض مدير مكتب شركة عدن للصرافة عن بيع العملة لدى مكاتب الصيرفة إلى انعدام وجود العملة الأجنبية وعدم ضخها من البنك المركزي لمكاتب الصيرفة ، ولذلك تضطر مكاتب الصيرفة من عدم بيع العملة للمواطن أو المشتري بحجة شحتها في حين يلقي المواطن باللائمة على عدم تقيد مكاتب الصرافين بأسعار البنك ومن المضاربة بأسعار العملة من معظم مكاتب الصيارفة التي تتراوح ما بين 82 أو 85 أو 90 ريال مقابل سعر الريال السعودي و350 أو 388 للدولار.. إلى جانب الامتناع عن الشراء وهي أمور تقلق المواطن.

فوضى المضاربة بالعملة في الأسواق النقدية العدنية ومخالفة عصابات السوق السوداء وعملها تحت الطاولة

الصرافون يشترون ولا يبيعون والتجار يتهمون البنك والحكومة بصناعة الأزمة

مكاتب الصرافة لم تتقيد بسعر البنك

الملفت للنظر أن بعض مكاتب الصيرفة لم تتقيد بسعر صرف البنك المركزي بالرغم من أنها معلقة أسعار البنك في مقدمة مداخل مكاتبها.. فها هو مدير مكتب ناصر للصرافة بكريتر حينما سألناه عن سعر العملة أفاد أن سعر صرف شراء الريال السعودي وصل إلى 88 ريال ، وسعر شراء الدولار عنده 335 خلافاً لمكتب شركة عدن للصرافة التي تقيدت بسعر صرف البنك 80 ريال سعر صرف الريال السعودي ، و300 ريال مقابل سعر صرف الدولار . في الوقت الذي تم ملاحظته أنهم يطبقون ذلك في الشراء فقط ويرفضون البيع وهذا فيه تلاعب ومضاربة في نفس الوقت.

أما مكتب السلمي للصيرفة في كريتر فهو يشتري الريال السعودي بـ 90 ريال يمني وشراء الدولار بـ 350 ريال وهو تضارب في الأسعار أربك المواطن والتاجر.

الكريمي : ضعف في الإقبال على الشراء

الأخ / محمد علي القلاعي مدير مكتب الكريمي للصرافة بكريتر قال لنا :" لاحظوا بأعينكم لم يأت إلينا أحد ، والإقبال على الشراء للعملة ضعيف ، والسبب يعود لوجود تضخم فالطلب أكثر من العرض"، وأضاف :" لا تصدق لو قلت لكم أنني لم أتمكن حتى اليوم من شراء ألف دولار! ، ومعدل الشراء ضعيف ، ونصح التجار لا يشتروا بسعر الدولة 80 ريال لسعر صرف الريال السعودي لأنه يباع في السوق السوداء بـ 90 ريال وهذا مكلف حيث تنشط عصابات هذه السوق على مرأى ومسمع من الحكومة والبنك اللذان لم يحركان ساكناً ، وشكا أن سماسرة السوق السوداء ينشطون تحت الطاولة وهذا يؤدي قطعاً إلى خسارة الصيارفة ، وطالب بمعالجة اقتصادية جذرية واستشارة الخبراء في هذا الجانب ".

التجار: البنك تجاهل مقترحاتنا

التجار المسؤولون عن قوت

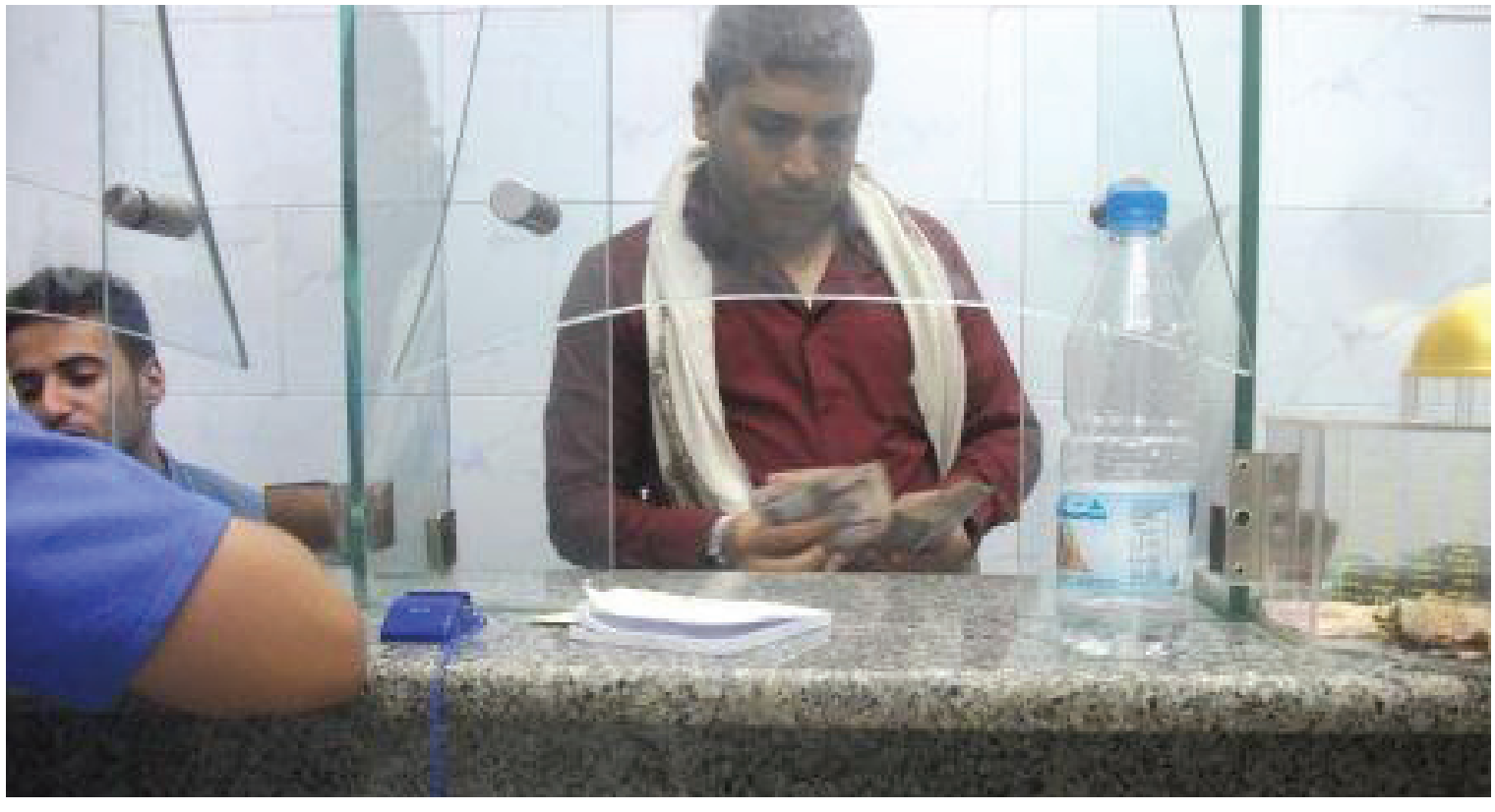

الشعب لم يخفون امتعاضهم من البنك المركزي والحكومة ومن جور ارتفاع سعر العملة ، فبادروا بدافع القلق والخوف من الخسارة إلى الاستعجال في عقد اجتماع استثنائي لأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بعدن بحضور ممثلي البيوت التجارية وتجار العملة والأخ حسين مكاوي مدير مكتب التجارة والصناعة بعدن وعدد من مدراء تجار العملة ، ووقف الجميع أمام ما آلت إليه الحياة التجارية من قلق للتجار جراء تسارع ارتفاع أسعار العملة وعدم استماع البنك المركزي لشكوى التجار وتقصير حكومة بن دغر التي ساعدت على استفحال هذه الأزمة التي يراها خبراء الاقتصاد العدنيون بأنها ازمة مفتعلة.

الاجتماع اتسم بالجرأة والشفافية وتبادل الانتقادات والاتهامات أحيانا لأداء البنك المركزي وسكوت الحكومة عن الارتفاع الجنوني لأسعار العملة والتي يتهمها التجار بأنها سبب هذه الأزمة في إرهاق المواطن .

مكتب التجارة: ارتفاع أسعار التجار غير مبرر

الأخ / حسين مكاوي مدير عام مكتب التجارة والصناعة في عدن كشف خروقات تجار العملة الذين لم يحضروا هذا الاجتماع والذي ضبط بعضهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وضرب مثالا بمادة السكر التي زاد سعرها عن سعر الحكومة وبسعر البنك المركزي الثابت بفارق زيادة يصل إلى 2500 ريال للكيس السكر وبزيادة نسبة 30% لمواد الدقيق والقمح وهي زيادة غير مبررة تم شراؤها بسعر البنك المحدد سلفاً وبعضه مخزون قبل زيادة سعر العملة ووعد بإحالتهم إلى القضاء.

وطالب قيادة الغرفة التجارية أن لا تُمنح التراخيص أو عضوية الغرفة لمن يزاول المهنة التجارية بدون ترخيص ويسيء إلى الغرفة ، ودافعت قيادة الغرفة التجارية عن التجار الذين هم مظلومين بعدم تفاعل البنك المركزي بسعر البنك حتى تتحرك تجارتهم ويوفرون القوت للشعب ، لافتين أن التاجر والمواطن البسيط هو الخسران الوحيد من ارتفاع سعر العملة الذي يؤدي إلى اضطرار التاجر إلى رفع سعر البضاعة حتى لا يخسر التاجر والمواطن الذين سيكتوي بنيران الأسعار ، ودافعوا عن التجار لكنهم لن يكونوا مع المخالفين الذين يرفعون أسعار جائرة وغير مبررة.

المنصب: على الدولة أن تقوم بواجبها

الشيخ / محمد علي المنصب - أحد رجال الأعمال وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية - قال :" إن المعالجة الحقيقية لهذه الأزمة أن تقوم الدولة بواجبها الوطني من خلال توفير العملة وضبط الأسعار"، وشكا قائلا :" نحن التجار نعاني من سعر الدولار والخلل الموجود في عدم تشغيل القطاع المصرفي وبتحرك البنك المركزي وبفتح باب التعامل وتحريك العجلة الاقتصادية ،.. ملفتا أن قطاع التجارة خسر خسارة كبيرة جراء ارتفاع سعر العملة إذ وصل سعر الدولار ما بين 380 إلى 400 ريال ونحن نضطر إلى رفع الأسعار وهذا مؤثر على معيشة المواطن " .

الخلاقي : لابد من التوازن

من جانبه أفاد الأخ / علي الخلاقي - صاحب شركة الخلاقي للصرافة في المنصورة - الذي حضر اجتماع الغرفة التجارية بالقول :" لقد اتفقنا مع البنك المركزي أن تكون التسعيرة 80 ريالا للريال السعودي و300 ريالا للدولار ، وأن يقوم البنك المركزي بعد فترة بضخ السيولة للدولار في السوق حتى يكون هناك توازن ويهدأ فوران الناس ، فيما التجار يطلبون الدولار إذ أن الكمية التي ينزلها البنك المركزي إلى السوق غير كافية ويعرقل عمل التجارة ، ومن ناحية أخرى على البنك المركزي أن يشدد على الصيارفة وضبط المخالفين وأصحاب الأكياس الذين يزاولون المهنة بدون تراخيص وبدون محلات صرافة ، فالناس متخوفون والدولار في ارتفاع مستمر وهذا لا يخدم اقتصاد الوطن " .

البروفيسور الاقتصادي العدني: الأزمة مفتعلة !

الدكتور البروفيسور / أرسلان محمد أحمد - خبير اقتصادي ونائب عميد كلية الاقتصاد جامعة عدن - أوضح قائلاً في تعليقه على ارتفاع سعر العملة الأجنبية :" مبادلة العملات الأجنبية بالعملة الوطنية وبمعدلات الصرف التجارية في السوق فلا دور في هذه الأمور إلا للدولة من خلال دور البنك المركزي وأن في استخدام الأدوات السياسية النقدية في هذه الحالة فلا يجوز رفع سعر العملة الأجنبية مقابل سعر العملة الوطنية".

مشيراً أن سعر العملة الوطنية بأساليب المضاربة وبيع العملات خارج التقييد بإرشادات البنك المركزي والمشكلة التي تعانيها هنا لابد من أن يتدخل البنك المركزي في استخدام الأدوات السياسية النقدية وتأثيرها على أوضاع السوق المحلية وتحديد سعر صرف السوق الأجنبي.

وقال الدكتور أرسلان :" إن ما يحدث في الوقت الحاضر هي فوضى تمارسها شركات الصرافة بأساليب ومغامرات تضر بمكانة العملة الوطنية بدون سبب أو مبرر".

ونبه الدكتور أرسلان قائلا :" إنه على الرغم من أننا نعاني من مشكلة التضخم إلان أن ما تمتلكه الدولة من احتياطات النقد الأجنبي يكفي لتثبيت أسعار العملة الوطنية ، وعلى الدولة أن تمارس استخدام السياسات النقدية الرشيدة للسيطرة على أوضاع السوق المالية وتوجيه شركات الصرافة باحترام أنشطتها على مستوى السوق الموازية للصرف الأجنبي وإلا ستتعرض لإجراءات حكومية صارمة ما دامت تفتعل هذه الأزمات".

وشدد الدكتور قائلا :" على الدولة أن ترشد السياسات النقدية وأن يساعد في هذا الأمر خبراء اقتصاديون وماليون في تقديم الإرشادات عند حدوث مثل هذه الأزمات وتطبيق أنظمة الإنذار المبكر في ظروف الأزمات أو قبل حدوثها.. معبراً عن اعتقاده بأن مثل هذه الأنظمة لا تستخدم حتى وقتنا الحاضر وبالتالي توجد ظروف تساعد على افتعال مثل هذه الأزمات في الوقت الراهن وهي أزمة سياسية مفتعلة في ظل ضعف دور الدولة في التأثير على أوضاع صرف السوق والسوق المالية بشكل عام".

مدير عام مكتب السياحة بعدن:

السياحة بعدن تستفيت.. فهل من مغيث؟

تقرير / منير مصطفى

السياحة أهم ركائز القطاع الاقتصادي ، وعدن تمتاز بالعديد من المعالم الأثرية السياحية ومنها : صهاريج الطويلة ، وقلعة صيرة ، والمنارة، ناهيك عن ما تمتاز به عدن من شواطئ جميلة وخلابة ومناظر سياحية ، إلا أن الحرب المدمرة على عدن من قبل الحوثيين وعفاش تعرضت العديد من المنشآت السياحية للنهب والتدمير وبعد انتصار العديد من المحافظات الجنوبية ومنها العاصمة عدن ، هذه المحافظة القلب النابض والتي بدأت تستعيد عافيتها بعد تطبيع الأوضاع في العديد من المرافق الخدماتية والإنتاجية.. إلا أن الوضع السياحي لازال في حاجة إلى تفعيل دوره كونه أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في عدن.. ولمعرفة الخطوط العريضة للبدء في تفعيل الدور السياحي وما هي أبرز التحديات التي تواجه مكتب السياحة بعدن تتقدم إليكم " الأمناء" بهذا التقرير الآتي ..

ضربت البنية التحتية الأساسية للسياحة

يقول مدير عام مكتب السياحة بعدن / جعفر أبوبكر محمد جعفر :" كلنا يدرك بأن السياحة مثل أي قطاع اقتصادي تضرر بعدن بسبب الحرب المدمرة على عدن ، ولكن السياحة أخذت نصيب الأسد في هذا التدمير ، حيث تم ضرب البنية الأساسية لهذا القطاع.. فالمنشآت السياحية بدرجة أولى تم تدميرها مثل: فندق عدن ، وفندق ميركيور ، وغيرها من فنادق ما يقارب عددها 10 وبنسبة تدمير وصلت إلى 90% في المنشآت السياحية درجة ثانية ضربت نسبة 50% ".

المحافظ أبدى مشكوراً بتقديم دعم لتأجير شقة لمكتب السياحة كونه لا يوجد مكتب حكومي

مكتب السياحة بعدن لا يمتلك حتى سيارة واحدة والموازنة التشغيلية تساوي خزينة مسؤول حكومي!

350 مليون.. تكلفة إعادة الإعمار للمنشآت السياحية

ويؤكد مدير عام السياحة بعدن جعفر أبوبكر محمد :" بعد حصر الفنادق التي دُمرت وقدرت التكلفة الأولى لإعادة إعمار المنشآت وهي لا تقل عن 350 مليون دولار وأكثر من عشرين ألف موظف فقدوا وظائفهم ، كلهم يعملون في القطاع الخاص مثل الفنادق والمنشآت السياحية الخاصة، وهذا يعكس نفسه على الوضع الاجتماعي لهؤلاء العمال مما أدى إلى ازدياد نسبة البطالة بين صفوفهم بسبب فقدان معاشاتهم في القطاع الخاص".

قبل عام 94 كان لدينا 23 سيارة

وأشار جعفر أبوبكر محمد :" إن القطاع السياحي قبل عام 94م كان يشكل حالة أفضل ، حيث كان القطاع السياحي لديه ما لا يقل عن 23 سيارة ، ولكن للأسف منذ عام 94 وحتى هذه اللحظة مكتب السياحة لا يملك أي وسيلة نقل تساعد في أداء مهامه ، إضافة إلى قلة الميزانية التشغيلية والتي حددت بـ 200 ألف ريال قبل الحرب وبعده ، تم تخفيض المبلغ إلى 130 ألف ريال وهي لا تتعدى تخزينة ليوم واحد لمسؤول كبير! ".

مهددون بالطرد مالم ندفع الإيجار!

ويكشف مدير عام السياحة بعدن جعفر محمد :" إن هناك العديد من المخاوف والتحديات التي تواجه مكتب السياحة وموظفيه والمتمثلة بمكتب السياحة بإدارته وبموظفيه مهددين بالطرد في حالة عدم دفع إيجار المبنى كونه تابعاً للقطاع الخاص وانقطاع التيار الكهربائي بسبب المتأخرات وكون المبنى غير حكومي وإنما تجاري فالوضع للمكتب مأساوي جداً ".

لابد من إعادة الاعتبار للجانب السياحي

واختتم مدير عام السياحة بعدن جعفر محمد القول :" الشكر لدور السلطة المحلية بعدن ممثلة بالمحافظ عيدروس الزبيدي لما بذلوه من تعاون ودعم لتأجير شقة لكي يمارس مكتب السياحة بعدن أعماله وللتحسن الملحوظ في تطبيع الأوضاع بما فيها الجانب الأمني وهذا يحمل دلائل فعالة للاهتمام الجاد لعدن من قبل السلطة المحلية بالمحافظة الممثلة باللواء عيدروس الزبيدي ".